المشاركة السياسية للمرأة في إيران بعد العام ١٩٧٩

(دراسة مستقبلية)

Women's Political Participation in Iran after 1979

(A Future Study)

أ. م. د. حمد جاسم محمد

Asst. Prof. Dr. Hamad Jasim Mohammed

أ. م. سعد محمد حسن

Asst. Prof. Saad Mohammed Hassen

م. م. مصطفى محمود جلال

Asst. Lecturer Mustafa Mahmood Jalal

١٤٤٦ هـ

٢٠٢٤م

المستخلص:

تعد مشاركة المرأة في العملية السياسية، أمرًا ضروريًا ومطلوبًا لتعزيز الديمقراطية، والاستقرار، بوصفها نصف المجتمع، ولكن مكانتها غير راسخة بشكل كافٍ في الحياة السياسية النشطة، وعلى المستويات كافة الاجتماعية، والسياسية في جميع أنحاء العالم. ووجدت المرأة نفسها ممثلة تمثيلًا غير كافٍ، في عملية صنع القرار السياسي، والمرأة الإيرانية ليست استثناءً من ذلك. وسوف نتناول في هذا البحث، مفهوم المشاركة السياسية، والمشاركة السياسية للمرأة بعد العام ١٩٧٩، مع الإشارة إلى دورها قبل الثورة الإسلامية، لإظهار مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسة الإيرانية، مع بيان المعوقات المؤثرة في المشاركة السياسية، والفرص المتوفرة، مع نظرة مستقبلية لدورها السياسي.

الكلمات المفتاحية: المشاركة، السياسية، المرأة، إيران، الجمهورية الإسلامية.

Abstract:

Women's participation in the political process is necessary and required to enhance democracy and stability as half of society, but their position is not sufficiently established in active political life and at all social and political levels around the world, and women find themselves inadequately represented in the political decision-making process, and women Iranian women are no exception to this, and in this research we will discuss the concept of political participation, and the political participation of women after 1979, with reference to their role before the Islamic Revolution, to show the extent of women's participation in Iranian political life, while explaining the obstacles affecting political participation and the opportunities available with a future outlook for their role. The politician.

Keywords: Participation, Politics, Women, Iran, Islamic Republic.

المقدمة:

تعدُّ المشاركة السياسية أحد مكونات السلوك الاجتماعي، فهي تعدُّ إحدى الركائز، والمؤشرات الأساسية، للتنمية السياسية، وتعطي الشرعية للأنظمة السياسية، فضلًا عن أنَّها تعكس إلى حد كبير، نوع النظام السياسي الذي يمتلكه كل مجتمع. ولذلك فإنَّ دراسة المشاركة السياسية في كل مجتمع، تسهّل فهم السلوك السياسي للناس في المجتمع بشكل أفضل، وتحدد العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، في مختلف السياقات الاجتماعية. من هنا تعدُّ المشاركة السياسية للمرأة، بوصفها نصف السكان، مهمة، لأنَّها تسهّل تحقيق التنمية الحقيقية، والتميز في الحياة، والحد من عدم المساواة، لهذا أصبحت قضية مشاركة المرأة الإيرانية في الأمور السياسية، موضع اهتمام عام داخل إيران، ولاسيَّما من جانب الحركات النسوية، التي أسست قبل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وبعدها، ودور النشطاء الحقوقيين، وأصبحت قضية المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، مسؤولية معظم أفراد المجتمع وليس المرأة فقط، إذ إنَّ المرأة قادرة على المشاركة في الأمور العامة، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وإنَّ مشاركتها في الأمور السياسية كان له دور مهم، ولاسيَّما مشاركتها الواسعة في أحداث الثورة الإسلامية ونجاحها، ثم بعد ذلك المشاركة في الأمور العامة. وعلى الرغم من مشاركتها في الثورة الإيرانية، إلا أنَّه ظهر بعد ذلك السجال، حول إمكانية توليها مناصب سياسية عليا في الدولة.

مشكلة البحث:

دفعت بعض التطورات الداخلية والخارجية في إيران، المرأة الإيرانية -حالها حال القطاعات الاجتماعية الأخرى- إلى المطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية بعد العام ١٩٧٩، وبرز دورها بروزًا واضحًا في الثورة الإسلامية، وتأسيس الجمهورية الإسلامية، وفي الحركات الاحتجاجية كفاعل رئيس ومشارك، في السعي إلى إحداث تغيير في القواعد، والأحكام المعمول بها داخل المجتمع، عن طريق ما تتبناه هذه المرأة من رؤى، وتوجهات. وبناءً على ذلك تتلخص المشكلة البحثية في طرح عدد من الأسئلة، وهي:

١- ما مفهوم المشاركة السياسية؟

٢- ما دور المرأة الإيرانية في الحياة السياسية الإيرانية؟

٣- ما فرص دور المرأة في المشاركة السياسية وتحدياته؟

٤- ما مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية؟

فرضية البحث:

على الرغم من محدودية دور المرأة في السياسة العامة الإيرانية، وعدم إشراكها بشكل كامل في صنع القرار السياسي، إلا أنَّ مشاركتها في أغلب القطاعات الاجتماعية، والاقتصادية، ولاسيَّما في الثورة الإسلامية، والاحتجاجات الإيرانية، جعل منها وسيلة لإحداث التغييرات الداخلية مستقبلًا، بعيدًا عن التدخلات الخارجية.

المنهجية:

اعتمدنا على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، الذي يرتبط بتوضيح واقع الحوادث، والأشياء، ولا يتوقف توضيح الواقع، أو وصفه، على تقرير حقائقه الماضية، أو الحاضرة، بل يتناولها بالتحليل، والتفسير، المستقبل أيضا، عن طريق تحديد البدائل الممكنة في صياغة السيناريوهات، أو المشاهد، أو الاحتمالات الأوفر حظًا من غيرها في أن تكون حاضرة في المستقبل.

الهيكلية:

تمَّ تقسم البحث على مبحثين، تضمن المبحث الأول المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، وقسّم المبحث على ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول مفهوم المشاركة السياسية، وتناول المطلب الثاني المشاركة السياسية للمرأة الايرانية قبل العام ١٩٧٩، أمّا المطلب الثالث فناقش المشاركة السياسية للمرأة الايرانية بعد العام ١٩٧٩. وتناول المبحث الثاني مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، وقسّم على ثلاثة مطالب، ناقش المطلب الأول مشهد استمرار المشاركة السياسية للمرأة الايرانية وقبولها، أمّا المطلب الثاني فتناول مشهد تراجع المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، أمّا المطلب الثالث فناقش مشهد تطور المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية واتساعها، فضلًا عن الخاتمة والاستنتاجات والمصادر.

المبحث الأول

المشاركة السياسية للمرأة الإير انية

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية:

أولًا- نشأة المشاركة السياسية:

مفهوم المشاركة السياسية قديم، وله جذور في العديد من الثقافات الإنسانية، وعلى الرغم من محدودية من يمارسه من الطبقات العليا، إلا أنَّه يمارس على أرض الواقع. إنَّ ظهور المفهوم بشكله الواسع، كان خلال عصر النهضة في أوربا، بعد انتشار التعليم، وثقافة الحقوق، والحريات، وظهور الصناعة، والتطور الاقتصادي في المجتمعات الأوربية، عندها انطلقت الدعوات للمطالبة بالحقوق، والحريات العامة المنتهكة من قبل الكنسة والملوك[1]، وساعدت هذه الدعوات على ظهور عدد من المفكرين، الذين كان لهم الفضل في تأسيس قواعد نظرية للسلطة، وممارستها وفق إرادة الشعب، عن طريق المشاركة السياسية بآلياتها الديمقراطية. فالمشاركة

السياسية الحقيقية تتطلب آليات ديمقراطية حقيقية، فضلا عن ذلك فالمشاركة السياسية هي أداة أساسية للتمييز بين الأنظمة الديمقراطية، والأنظمة الاستبدادية، وهي طريقة مهمة لاختيار أصحاب المناصب العليا، والتداول السلمي للسلطة. فالنظام السياسي الذي يؤمن بالمشاركة، ويلبي مطالبها، هو نظام ديمقراطي، أمَّا إذا رفض أسلوب المشاركة السياسية، فهو نظام دكتاتوري[٢].

وقد ازداد الاهتمام بالمشاركة السياسية المباشرة للشعب، بعد ارتفاع وتيرة الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، والتاسع عشر، وتقليص سلطة الكنيسة والملوك في أوروبا، فضلًا عن دور المفكرين في إظهار فكرة سيادة الشعب وعلوها، أمثال (جان جاك روسو) الذي أكَّد على السيادة المباشرة للشعب، ومشاركته في إدارة أمور الدولة، أمَّا فكرة (توماس هوبز) فتدور حول تكوين دولة، والخضوع لها، وإطاعة أوامرها، لأنَّها وليدة العقل البشري، والتعاقد الاجتماعي، أمَّا فكرة جون لوك فكانت فلسفتها ترى، أنَّ كل سلطة سياسية مسؤولة أمام الشعب، وما يحد السلطة هو القانون الأخلاقي، والتقاليد الدستورية، والاتفاقات الموجودة بالفطرة، فالسلطة وجدت لرفاهية المجتمع، وأنَّ الحكومات ملزمة بحكم قانونها، أن تطبق ما هو حق من الناحيتين الطبيعية والأخلاقية. أمَّا (جان لوك) فيعرف السلطة كحقوق وواجبات، وأنَّ الحاكم، وكل أفراد المجتمع، هم بالدرجة نفسها، ويخضعون للقوانين نفسها، وأنَّه يمكن عزل الحاكم، وكل أفراد السلطة، إذا خالفوا واجباتهم المنوطة بهم، وهنا يؤكد على أهمية المشاركة السياسية، والديمقراطية، في اختيار الحكام، وعزلهم، عن طريق الانتخابات دون اللجوء إلى القوة، والعصيان العنيف، والحرب الأهلية، وبهذا فإنَّ (جان لوك) جعل من الشعب مصدر السلطات، وشرعية تولي الحكم، وله الحق في مواقيتهم وعزلهم[٣].

إنَّ المشاركة السياسية كانت معروفة في دول شمال أوروبا، مثل: الدول الاسكندنافية، وبريطانيا، وذلك لحاجة الملوك إلى تحصيل الضرائب، فكان لا بدَّ من تعزيز دور المواطن في المشاركة السياسية، وهو ما يقود إلى تشجيعهم على الإنتاج، من أجل زيادة قدرتهم الضريبية. إذ يشير المؤرخون إلى أنَّ بداية المشاركة السياسية في العصر الحديث، بدأت في بريطانيا عن طريق (بالماغنا كارتا) عام ١٢١٥، وذلك حين أكَّد الإعلان على حقوق البارونات الاقطاعيين تجاه الملك. واستمر الصراع بعد ذلك مع الملك حول الإصلاح السياسي، حتى وصل إلى مشاركة سياسية أوسع عام ١٢٦٥، عندما خصص مقعدان للمواطنين ونبيلان من كل مقاطعة في البرلمان مع الأشراف، ثم تحول البرلمان بعدها إلى بداية مجلس العموم البريطاني الحالي[٤]. إنَّ انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا، صاحبه بروز الطبقة الوسطى، ومطالبتها بالاشتراك في الحكم، وذلك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، رافقها تطور النظم الانتخابية، ورفع القيود التي تحد من المشاركة الشعبية. أمَّا في آسيا وإفريقيا، فقد برزت هذه الظاهرة في القرن العشرين[٥].

وهناك عدد من العوامل ساعدت على نمو، وزيادة، المشاركة السياسية لدى المجتمعات، منها: ازدياد نسبة المتعلمين، وتحول المجتمع الزراعي إلى مجتمع صناعي، وتوسع المدن، والتطور في وسائل النقل والمواصلات، وانتشار الأفكار الجديدة حول الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والذي قاد إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة، أرادت أن تدير شؤونها، والتأثير في القرارات الحكومية، عن طريق وجود المشاركة السياسية،

والتنافس بين القيادات السياسية، في سبيل كسب التأييد الشعبي، كذلك التدخل الحكومي في حياة المجتمع وعلى المجالات كافة، الأمر الذي قاد إلى ظهور مطالبات بالمشاركة السياسية[٦].

ثانيًا- تعريف المشاركة السياسية:

إنَّ المشاركة السياسية، هي: نتاج التفاعل، والاهتمام، سواء أكانت بصورة إيجابية أم سلبية، وهي حق من حقوق المواطنة، ومجموعة متداخلة من الحقوق، لا تقف عند حرية التعبير عن الرأي.

وعرَّفها آخرون، بأنَّها: "عدد من الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الجمهور، للتأثير في السياسة العامة، إمَّا بشكل مباشر أو عن طريق التأثير في اختيار الأشخاص، الذين يضعون تلك السياسات". وهي تشمل أنشطة العمل في الحملات السياسية، والتبرع بالمال، والاتصال بالمسؤولين الحكوميين، وتقديم الالتماسات، والاحتجاج[٧].

في حين عرَّف (لوسيان باي) المشاركة السياسية، بأنَّها: "مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد، والجماعات، في الحياة السياسية". ويعدُّ تعريف (صموئيل هنتغتون)، هو التعريف الأكثر شمولية لأنماط المشاركة السياسية وأشكالها، إذ ركَّز (هنتغتون) في "دور المشاركة السياسية في التأثر على مواقع السلطة، والسياسات، والشؤون العامة بالدولة، وبذلك هي حق لكل مواطن بأن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه، وأن ينتخب من يمثله في البرلمان، وغيرها من أشكال المشاركة"[٨]. وعرَّفها (جون نيلسون)، بأنَّها: "التدفق المتزايد للتأثير الذي يشكل أولويات الحكومات، ويشكل سياساتها، فهي عملية طبيعية، ومنظمة، على الرغم من أنَّها قد تكون في بعض الأحيان غير محكومة، كالاحتجاجات الاجتماعية، والعنف السياسي، مما يعكس غياب المؤسسات السياسية أو ضعفها"[٩].

أمَّا (برهان غليون) فعرَّفها، بأنَّها: "التعددية التي تشكل الإطار الطبيعي لتداول السلطة بحرية نسبية، بين أطراف النخب الاجتماعية، وأنواعها"[١٠]. وعرَّفها (جلال عبد الله معوض) بأنَّها: "حق المواطن في أن يؤدي دورًا معينًا في عملية صنع القرارات السياسية، وهذا في أوسع معانيها، أمَّا في أضيقها أن يراقب تلك القرارات بالتقويم، والضبط عقب صدورها من جانب الحكام"[١١].

وهذا يعني أنَّ المشاركة السياسية، هي إجراء نظامي يسمح به الهيكل السياسي، إذ إنَّ وجود مشاركة سياسية يتطلب وجود المؤسسات السياسية، كأمر ضروري لاستيعاب القوى الجديدة المشاركة في العملية السياسية، وهي تزيد من استقرار النظام السياسي، فلأجل الوصول إلى هذا الاستقرار، لا بدَّ أن تتسم المؤسسات السياسية بدرجة عالية من التكيف، والتحول، وصيانة البقاء، والتجدد، حسب المراحل التاريخية، لأنَّ عجز المؤسسات على استيعاب النسب المتزايدة في المشاركة السياسية، قد يقود هذا الأمر إلى زعزعة استقرار النظام السياسي[١٢].

المطلب الثاني: المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية قبل العام ١٩٧٩:

إنَّ الاهتمام بأوضاع المرأة الإيرانية، لم يأخذ ذلك الحيز الذي أخذه الاهتمام بأوضاع المرأة في دول الجوار، والسبب في ذلك العزلة اللغوية، التي فصلت إيران عن الدول العربية، وعن محيطها الإسلامي، وعدم خضوعها للسيطرة الأجنبية، وإنَّ اتصالها بالغرب، وأفكاره الحداثية، كان ضعيفًا نسبيًّا في هذه الآونة، لعدم خضوعها للسيطرة الإمبريالية المباشرة. كل هذه العوامل جعلت أوضاع المرأة الإيرانية، مغايرة عن نساء المنطقة.

للمرأة الايرانية مساهمات عبر التاريخ، وقد أظهرت السجلات التاريخية مساهمات لها في العمل العلمي، والكتب، والتدريس، خلال العهد الصفوي (١٥٠١-١٧٢٢)، ولكنَّه كان محدودًا للغاية. ومع مجيء حكم القاجار الذي كان يريد تحديث المجتمع، متأثرًا بالثقافة الغربية. إذ أسسوا مدرسة باسم (دار الفنون)، وعلى الرغم من اقتصارها على الذكور في بادئ الأمر، إلا أنَّه تم قبول النساء فيها عام ١٩١٢. ودخلت المرأة الإيرانية المجال العام بشكل أكثر وضوحًا، بعد الثورة الدستورية عام ١٩٠٦، إذ شاركت بعض نساء النخبة، ممن تربطهن علاقة قربى مع رجال السياسة، أو رجال الدين الذين كان لهم دور في هذه الثورة، التي سعت إلى الحد من السلطة المطلقة للشاه، وتأسيس حكم نيابي. بعدها، في الحكم البهلوي، دخلت المرأة في بعض المجالات، وازداد عدد النساء المتعلمات، وحصلت على حق التصويت في عهد (الشاه محمد رضا بهلوي)، إلا أنَّ الطفرة الحقيقية لدور المرأة، وزيادة تعليمها، تمَّ خلال عهد الجمهورية الإسلامية الإيرانية[١٣].

أولًا- مشاركة المرأة السياسية في عهد أسرة القاجار:

في عهد القاجار، كانت إيران دولة متخلفة، وفقيرة، وتركت وراءها التحديث، والتقدم، وكان المجتمع الإيراني مجتمعًا تقليديًا، وكانت مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية محدودة فيه، باستثناء حالات قليلة، إذ ظهرت بعض أشكال مشاركة المرأة في الحياة العامة، عن طريق مناهضة التدخلات الأجنبية ولاسيَّما ثورة التنباك عام ١٨٩٠، والتي كانت نقطة البداية للمشاركة السياسية للمرأة في إيران القاجارية، ثم بعدها الثورة الدستورية في أواخر الحكم القاجاري (١٩٠٥-١٩٠٧)، والتي مهدت أيضا إلى حضور المرأة الإيرانية في الساحة السياسية، فقد سهلت الثورة الدستورية للمرأة المشاركة في الثورة، وساعدت في تأسيس النظام الدستوري في إيران، ومناهضة التدخل الأجنبي، والدعوة لتعليم المرأة ومشاركتها [١٤]. في تلك الفترة، كان دور المرأة الإيرانية مقتصرًا على التدبير المنزلي، ولم يكن سوى عدد قليل من النساء، ينتمين إلى عائلات مؤثرة، ويتلقين تعليمهن في الخارج، وكان لهن أنشطة اجتماعية محدودة، فقد كان الهيكل الاجتماعي في إيران تقليديًا، ولا يوجد إلزام على التعليم الرسمي للمرأة، باستثناء التعليم الديني، أمَّا المدارس الابتدائية فكانت قديمة، وموجودة في المساجد، أو المنازل الخاصة المعروفة باسم "المكتبخانة"، إذ إنَّ المجتمع الإيراني التقليدي، يعدُّ الانجاب والقيام بالأعمال المنزلية، من الواجبات الأساسية للمرأة، وحصر الرجل والمرأة في أجزاء منفصلة من المنزل. وكانت معظم النساء ولاسيَّما الفتيات غير المتعلمات، يتزوجن في سن مبكرة دون أي خيار آخر، مبتعدات عن التعليم، والتدريب، والحياة الاجتماعية، مقتصرة مهامها على أعباء العمل المنزلي، وتربية الأطفال[١٥]. وهناك أسباب عديدة وراء سوء أوضاع المرأة في إيران في الفترة القاجارية، من أهمها: أفكار بعض علماء الدين بأنَّ مشاركة المرأة في

الأنشطة الاجتماعية، ليس لها مكان في التقاليد الإسلامية. ويعتقد هؤلاء العلماء أنَّ مشاركة المرأة في المجتمع، تتطلب اختلاطها بالرجل، ووفقاً للتقاليد الإسلامية إنَّ اختلاط النساء بالرجال غير المحارم يعدُّ خطيئة، وإنَّ قدرات المرأة الجسدية، والعقلية، أقل من قدرات الرجل؛ لذا فهي ليست مناسبة للأنشطة خارج المنزل. ويتمتع علماء الدين بنفوذ كبير في المجتمع الإيراني، ومن ثّمَّ تعدُّ تصريحات عدد من رجال الدين نهائية، لذلك هم مؤثرون جدًا فيما يتعلق بوضع المرأة في إيران. كما أنَّ للعادات والتقاليد في المجتمع الإيراني، دورًا في تحديد دور المرأة، وأنَّ مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية مدانة بشدة. وأيضًا إنَّ النظام الأبوي متجذر بعمق في المجتمع الإيراني، وفي عهد القاجار قيدت بشدة أنشطة المرأة في المجتمع. إذ كانت للأب والزوج والأخ سلطة على المرأة، وهو مسؤول عن حمايتها. والأسباب المتقدم ذكرها، وإن كانت هي الأسباب الرئيسة وراء سوء حالة المرأة في عصر القاجار، إلا أنَّها ليست الأسباب الوحيدة، فهناك بعض الأسباب الأخرى، مثل: أمية غالبية النساء، والتبعية الاقتصادية للرجال، وعدم القدرة على الوصول إلى السلطة السياسية، وما إلى ذلك. ولكن هذه العوامل كانت أيضًا نتاجًا للعوامل الثلاثة الرئيسة[١٦].

ثانيًا- مشاركة المرأة السياسية في عهد أسرة البهلوي:

إنَّ مشاركة المرأة الإيرانية في الثورة الدستورية، أو ثورة التنباك، وتشكيل منظمات اجتماعية، وسياسية، لمتابعة مطالب المرأة، لم تغير وضعها في المشاركة السياسية الإيرانية، ولم تحصل على مزايا كبيرة للمرأة في الدستور، وكذلك في القوانين التي صدرت بعد الثورة، مثل: حق التعليم، وحق التصويت، لهذا تأملت المرأة الإيرانية أنَّ مجيء حكم أسرة بهلوي في إيران عام ١٩٢٥، سوف يفتح الطريق أمامها للمشاركة السياسية، لاسيَّما أنَّ الشاه (رضا بهلوي)، قد روج لحملة تحديث في إيران شملت المرأة، مثل: محاربة الحجاب، وصدر قانون عام ١٩٣٦ يجعل ارتداء الشادور (الجادر)، أو أي غطاء للرأس باستثناء القبعة الأوروبية في الأماكن العامة، جريمة، وطبقت سياسة نزع الحجاب بالقوة، ما أثار غضب المؤسسة الدينية والعائلات الدينية، التي رأت في القانون اعتداءً على التقاليد الإسلامية للمجتمع الإيراني[١٧].

على الرغم من محاولة الشاه (رضا بهلوي) فرض الاصلاحات بالقوة، والتي انعكست على الأعراف السائدة في المجتمع الديني والتقليدي في إيران، وشجعت النساء على المشاركة في الشؤون العامة للمجتمع، إلا أنَّ هذه الاصلاحات لم تكن لمصلحة المرأة، أو اعترافًا بحقها في الممارسة الديمقراطية، لأنَّ السلطة الدكتاتورية القاسية للشاه (رضا بهلوي)، لم تسمح للشعب الإيراني بالنشاط السياسي الديمقراطي، وكان فهم النظام البهلوي للمشاركة السياسية للمرأة فهمًا سطحيًا، اقتصر على إخراج المرأة من المنزل، ومنحها بعض التسهيلات، وإجبارها على ارتداء الملابس الغربية، وعدَّ ذلك تحديثًا وإصلاحًا، ولم تتحسن المشاركة السياسية للمرأة بشكل جدي[١٨]. أثر هذا الاستبداد الأبوي للشاه (رضا بهلوي)، على جميع شرائح المجتمع الإيراني، وجلبت ثقافة ذكورية، وواجهت النساء في الغالب عقبات ثقافية، وتقليدية، نتجت عن القيم والمعتقدات المتجذرة في

المجالات الثقافية للمجتمع الإيراني، وقد أثر ذلك في طريقة تفكير الرجل والمرأة، مما أدى إلى عزل المرأة عن السياسة[١٩].

أمَّا في عهد الشاه (محمد رضا بهلوي)، فقد اتبع سياسة والده (رضا بهلوي) في تحرر المرأة، وتشجيع مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع. وخلال الثورة البيضاء عام ١٩٦٣، صدرت موافقة ملكية على حق الانتخاب للمرأة الإيرانية، بعد أن اقتصر هذا الاقتراع على الرجال الإيرانيين[٢٠]. وبسبب تزايد الضغوط من قبل النساء، من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٣، اتخذ الشاه (محمد رضا بهلوي) بعض الخطوات لإحياء حقوق المرأة، فأدخل إصلاحات معتدلة في قانون الأسرة، وتحسين وضع المرأة في إطار الزواج بشكل متواضع، فأعطى الحق في الطلاق خاضعًا لقرار محكمة الأسرة، بعد أن كان في السابق من صلاحيات الزوج، وأنَّ تعدد الزوجات مشروطًا بإذن الزوجة الأولى أو المحكمة، كما أدى القانون إلى توسيع حقوق المرأة في حضانة الطفل بشكل طفيف، على أساس مصالح الطفل العليا [٢١].

على الرغم من اتخاذ عدد من الخطوات الإيجابية في العهد البهلوي، لإحياء حقوق المرأة، إلا أنَّها لم تتمكن إلا من القضاء على معظم العقبات أمام حقوق المرأة، للأسباب الآتية[٢٢]:

١- إنَّ اغلب العقبات أمام حقوق المرأة في إيران، لم تكن مرتبطة بقوانين النظام القائم، وإنَّ أغلبها قديمة ومتأصلة في قلب المجتمع الإيراني، وتغيير النظام السياسي لا يساعد كثيراً في حلها.
٢- الطبيعة الأبوية والاستبدادية لسلالة بهلوي، وعلى الرغم من أنَّ النظام البهلوي كان نظامًا شبه حداثي، ومناصر للحداثة، إلا أنَّ النظام نفسه كان نظامًا استبداديًا وأبويًا، لم يكن محمد رضا شاه، مثل والده، يؤمن بقدرات المرأة، والمساواة بين الرجل والمرأة، وكانت المرأة بالنسبة له أدنى من الرجل، لذلك لم يتخذ خطوات مهمة لتطوير المشاركة السياسية للمرأة. كان الأب والابن كلاهما بطاركة الأمة الإيرانية، لذا أعاقا التطور السياسي في إيران.

المطلب الثالث: المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية بعد العام ١٩٧٩:

نظرًا لأهمية دور المرأة في الثورة الإسلامية، والاتجاه المتزايد للمشاركة السياسية للمرأة، في فترة ما بعد الحرب الإيرانية العراقية، فقد نشطت الحركات والمنظمات النسوية من جهة، كذلك فإنَّ قادة الثورة الإسلامية أكدوا وبشكل مستمر، على تعزيز دور المرأة، ومشاركتها في الحياة السياسية.

أولًا- مشاركة المرأة في الثورة الإسلامية:

شاركت المرأة الإيرانية حالها حال الرجل في الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وكان لها دور حاسم في الثورة، إذ سارت جنبًا إلى جنب مع الرجال، ودعمتهم، وشجعتهم على القتال، وكانت صورة المرأة الإيرانية وهي ترتدي الشادور الأسود، وتسير في ساحات المدينة، وتحتج ضد الشاه، إحدى الصور الأكثر حيوية للثورة الإيرانية،

والتي تمكنت من تغيير النظام السياسي في البلاد، من الملكية إلى الجمهورية الإسلامية، وقد تمَّ اعتقال عدد كبير من النساء، اللاتي شاركنَ في الحركات السياسي مع الرجال، وتعرضن إلى التعذيب، واستشهد عدد منهن. ومع استمرار الشعب في القتال، والمقاومة، ضد الحكومة، دخلت المرأة الإيرانية في حقبة جديدة من تاريخها النضالي، وعلى الرغم من معرفتهن المحدودة بالسياسية، شاركت المرأة في هذه الفترة في عملية الثورة، ونشأت الأنشطة الثورية بعدة طرق، مثل: توزيع المنشورات، واللقاءات، والخطب السياسية، والقيام بالأنشطة الخيرية، والاحتياجات الاجتماعية، ومساعدة الجرحى، وتوفير المأوى للناشطين، والمشاركة في المظاهرات، والمسيرات في الشوارع، ومقاومة قوات النظام الملكي القمعية، والمشاركة في الأنشطة السرية، وحتى المشاركة المسلحة مع الرجال [٢٣].

إنَّ دور المرأة في الثورة الإسلامية كان له أهمية خاصة، لأنَّه كان المحرك الأساس للرجال (الأزواج والأبناء والإخوة) في المشاركة الفعالة في الثورة، وكثيرًا ما أشار آية الله (الخميني)، بصفته قائد الثورة الإسلامية، إلى المشاركة الواسعة للمرأة في الثورة الإسلامية، وتقدير مواقفهن، وتأثيرهن في انتصار الثورة، وإنَّ موقفه من مشاركة المرأة الاجتماعية، والسياسية، وطريقة تعامله معها، تفسر مكانة المرأة وأدوارها، بالمقارنة مع معتقدات المفكرين الإسلاميين الآخرين، فهي لا مثيل له، وفي بعض الأحيان فريد من نوعه[٢٤].

إنَّ الفهم الواعي والعميق (لآية الله الخميني)، لدور المرأة المسلمة ومسؤولياتها، هو الذي دفع المرأة الإيرانية، وشجعها على خوض معترك الصراع، والمشاركة الواسعة في أحداث الثورة، على الرغم من كل الجهود والمعوقات التي وضعتها أجهزة الدعاية البهلوية، وبعض التقاليد المتحجرة التي اتخذت صبغة التمسك بالإسلام ذريعة لها، فقد شاركت المرأة الايرانية في أحداث الثورة بدرجة من الشمول والفاعلية، وقد سميت هذه المشاركة في الثورة الإيرانية بـ(ثورة الشادور)[٢٥].

ثانيًا- مشاركة المرأة الإيرانية السياسية بعد الثورة الإسلامية:

أسهم انتصار الثورة الإسلامية، وقيام النظام الجمهوري في إيران، في إحياء المواقف الحقيقية للمرأة، وكان بداية لمشاركة المرأة الإيرانية في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، إذ قال المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (آية الله الخميني): "يجب على المرأة أن تسهم في إدارة الشؤون الأساسية للبلاد"، أي أنَّ الثورة الإسلامية هي المعلم الأساسي لمشاركة المرأة النشطة في مختلف المجالات[٢٦].

وهناك أمثلة أخرى على المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، فيمكن ذكر دعم المرأة الإيرانية في المدن، والقرى، وفسح المجال لها، وتوفير سبل التعليم، والتواصل، كذلك المشاركة السياسية للمرأة في إيران، على المستوى الجماهيري في الانتخابات الدورية، إذ ارتفع تمثيلها في مجلس الشورى الإسلامي مثلًا، من (٤) مقاعد عام ١٩٨٠، إلى (١٤) مقعدًا عام ٢٠٠٤، وإلى (١٧) مقعدًا عام ٢٠٢٠، فضلًا عن مشاركتها في الجمعيات، والمنظمات غير الحكومية، كذلك المشاركة على مستوى النخبة في البرلمان، إلى جانب المناصب التنفيذية والقضائية.

وتوفرت فرص مواتية لزيادة مشاركة المرأة على مختلف مستويات المجتمع، في العقد الثاني من الثورة الإسلامية، وفي فترة إعادة الإعمار من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٧، تطور نهج جديد فيما يتعلق بقضايا المرأة[٢٧]. كان إنشاء المؤسسات الجديدة، مثل: مكتب المرأة التابع لمكتب الرئيس، بمنزلة نقطة انطلاق في تقييم الخطط المتعلقة بقضايا المرأة وتنفيذها، وخلال المسار الرسمي لهذا المكتب، وضعت التدابير المتخذة الأساس للإجراءات المستقبلية. والحدث الأبرز للمشاركة السياسية للمرأة، كان في أثناء رئاسة (محمد خاتمي ١٩٩٧-٢٠٠٥)، إذ صوت (٧٦%) من النساء الإيرانيات لمصلحته، وشمل برنامجه الانتخابي عرض الخطة الخاصة لتحسين أوضاع المرأة، "وتحدت الرئيس الأسبق (خاتمي) عن كل النظريات، المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة في إيران، وحريتها [٢٨].

وبعد أن تولى الرئيس (محمد خاتمي) منصبه في يونيو/حزيران ١٩٩٧، تمَّ تنفيذ الإصلاح في جميع المجالات، مع التركيز بشكل خاص في تعزيز مشاركة المرأة في المجتمع، مما أدى إلى تغيير مؤسسي في التعامل مع قضايا المرأة. وفي هذه الفترة، تم تحويل مكتب المرأة في المكتب الرئاسي، إلى مركز مشاركة المرأة، وأصبحت لجنة المرأة في المحافظات نشطة في التعامل مع قضايا المرأة، ضمن البنية التحتية لسياسات اللامركزية الحكومية، وتم تعيين النساء في مناصب الإدارة العليا، وصنع القرار، وزيادة مشاركتهن السياسية خلال رئاسة (خاتمي)، إذ تمَّ تعيين (معصومة ابتكار) نائبًا للرئيس (خاتمي) لشؤون البيئة، ويعني ذلك توسيع دور المرأة كنائب للرئيس (رئيس منظمة البيئة وعضو مجلس الوزراء)، ومستشار رئيس الجمهورية، ورئيس مركز مشاركة المرأة، وعضو مجلس الوزراء، ومستشار سياسي لرئيس الجمهورية، ووكيل الوزارة في وزارة الثقافة، والإرشاد الإسلامي، وفي وزارة الصحة، ورئيس الجامعة، والمدير العام في مختلف الجهات الحكومية[٢٩]. وتولت (مرضية وحيد دستجردي) وزارة الصحة في حكومة الرئيس الأسبق (احمدي نجاد)، وإنَّ اثنين من مستشاري الرئيس السابق (حسن روحاني) من النساء، و(مرضية افخم) متحدثة باسم وزارة الخارجية، و(منصورة شريفي) قائم بأعمال سفارة إيران في طوكيو، وإنَّ (٦.٣%) من نواب المجالس المحلية من النساء، فضلًا عن وجود عدد من النساء في مجلس الشورى الإسلامي، وعضويتها بعدد من المؤسسات، التي مزجت بين قاعدتها الجماهيرية، وصلاتها العائلية، وهو ما حافظ استمرارها، فضلًا عن أنَّ مطالبها لم تكن شخصية، بل استفادت منها كل النساء من طبقات المجتمع. ومن مؤشرات الدور النخبوي للمرأة الإيرانية، هو إنَّ أغلب منظمات المجتمع المدني النسوية، ترأسها نساء من النخبة الإيرانية، فقد أسست (زهراء مصطفوي ابنة آية الله الخميني) عام ١٩٨٦، جمعية (النساء في الجمهورية الإيرانية الإسلامية)، والتي أجازتها وزارة الداخلية[٣٠].

وإيران دولة متطورة فيما يتعلق بحقوق المرأة، وقد كانت الثورة الإسلامية في إيران، نقطة تحول في حياة المرأة الإيرانية بشكل خاص، وذلك بسبب الحضور الكمي والنوعي للمرأة في مختلف المجالات، فقد أكَّد الدستور في ديباجته "على دور المرأة، عن طريق بناء الأسس الاجتماعية الإسلامية، وهويتها الحقيقية، وحقوقها الإنسانية. ونتيجة ظلم المجتمع الطاغوتي، ومعاناة المرأة، فمن الطبيعي أن تنال القسط الأوفر من هذه الحقوق، كذلك اعتبار الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع، والمهد الطبيعي لنمو الإنسان، وتساميه، وتقدمه. وعليه فالاتحاد

في العقيدة، والهدف، أمر أساس في تشكيل الأسرة، ويعدُّ الممهد لحركة الإنسان نحو التكامل، والنمو، وعلى الحكومة الإسلامية أن توفر الأرضية اللازمة لنيل هذه الغاية. وبهذا المفهوم عن الأسرة تخرج المرأة عن كونها شيئا جامدًا، أو أداة عمل تستخدم في إشاعة روح الاستهلاك، والاستغلال الاقتصادي. وضمن استعادة المرأة مسؤولية الأمومة المهمة، والقيمة، فإنَّها تعقد العزم على تربية الإنسان المؤمن، وتشارك الرجل في ميادين الحياة العلمية، لذا تتقبل المرأة مسؤوليات أكبر، وتحصل - بنظر الإسلام - على قيمة، وكرامة أرفع". وفي المادة (٢٠) أكَّد الدستور "على أنَّ حماية القانون تشمل جميع أفراد الشعب، نساءً ورجالًا، بصورة متساوية، وهم يتمتعون بجميع الحقوق الإنسانية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ضمن الموازين الإسلامية"، ونصَّت المادة (٢١) من الدستور أيضا، على أنَّ: "الحكومة مسؤولة -في إطار الإسلام- عن تأمين حقوق المرأة في كل المجالات، مثل: حماية الأمهات ولاسيَّما في مرحلة الحمل، وحضانة الطفل، ورعاية الأطفال الذين لا معيل لهم، وتوفير تأمين خاص للأرامل، والنساء العجائز، وفاقدات المعيل، وإعطاء الأمهات الصالحات القيمومة على أولادهن، عند فقدانهم الولي الشرعي من أجل رعايتهم، وإنشاء محاكم خاصة أخرى، مثل: محكمة الأسرة، التي تم تشكيلها بهدف الحفاظ على كيان الأسرة، واستمرار بقائها [٣١]. وتمتع المرأة بالحماية القانونية في مجالات السلامة الشخصية، والمشاركة في العمل، والتعليم الالزامي للفتيات، فضلًا عن التزامها بالقوانين الإسلامية التي أقرتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية بفرضها الحجاب، واقتصار بعض المناصب في الحكومة على الرجال، حتى أنَّ (آية الله الخميني) قال: "إنَّ الثورة الإسلامية مدينة للنساء، ودورهن سوف يزداد بعد الثورة، وقد توفرت فضاءات مناسبة للنساء، ولاسيَّما من الطبقات الفقيرة، والوسطى، الذين حرموا من الحقوق السياسة". ومن هنا فإنَّ الخط الفكري والسياسي (لآية الله الخميني)، يربط بين الدين والسياسة، ومن ثَمَّ فإنَّ انخراط المسلمين في السياسة ضرورة دينية، ومن هما فإنَّ مشاركة المرأة في المشهد السياسي واجب ديني. ويدعو الإمام الخميني النساء الإيرانيات، لتعزيز أنشطتهن السياسية أثناء توطيد النظام الإسلامي، وتطويره، إذ شاركن بنشاط في الحملات السابقة المناهضة للنظام، ويقول: "السياسة ليست فقط لفئة اجتماعية خاصة من الناس، وتحتاج النساء أيضًا إلى المشاركة، والحفاظ على المجتمع، ويجب أن تكون المرأة إلى جانب الرجل في الأنشطة السياسية، والاجتماعية"، وقد أخذت العديد من قوانين المرأة بالتغير تدريجيًا، بعد تولي الإصلاحيين للسلطة في إيران، ومنها: رفع سن زواج المرأة إلى (١٣) سنة، وإعطاؤها حق بحضانة طفلها، وحق الاجهاض إذا كان يضر بصحة المرأة [٣٢]. كذلك أقرَّ الدستور في المادة (٣٠) "على الحكومة أن توفر وسائل التربية والتعليم بالمجان لأبناء الشعب كافة، حتى نهاية المرحلة الثانوية، وعليها أن توسع وسائل التعليم العالي بصورة مجانية، لكي تبلغ البلاد حد الاكتفاء الذاتي"[٣٣]، وضمان التعليم لكلا الجنسين، وهو ما رفع نسبة النساء في التعليم، والتي تخطت نسبة الذكور، وبلغت نسبة الفتيات في المدارس الابتدائية (٩٨%)، ونسبة النساء في الجامعات بلغت (٥٤%)، وهذه النسب تتفاوت بين المدن والأرياف، وحصول المرأة على منصب مشاور قانوني، وقاضي تحقيق في المحاكم، إذ خصَّ الدستور الإيراني المرأة بعدد من النصوص الدستورية، منها ما يخصها مباشرة، ومنها ما يخص الأسرة بشكل عام[٣٤].

إنَّ للمرأة الإيرانية وزنًا سياسيًا، واجتماعيًا، وهو ما سينعكس في واقعها، ومستقبلها السياسي، إذ نلاحظ تسابق التيارين الإصلاحي والمحافظ، على كسب التيارات النسائية، التي تمثل ثقلًا في البلاد، ولاسيَّما في الانتخابات.

المبحث الثاني

مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية

نعيش اليوم في عصر من صفاته، وخصائصه المهمة، التسارع، بمعنى ظهور مؤشرات على سرعة انتقال الأشياء المادية، والمعلومات، والحاجة إلى آليات حديثة لكي نفهم ما يحيطنا من التطورات، والحوادث. والتغير في زمننا هو الشيء الثابت الذي لا مفرَّ منه، وهو جزء لا يتجزأ من حياتنا المجتمعية، والاقتصادية، والسياسية، وحتى الدولية. وهذا التسارع الذي تعيشه المجتمعات البشرية، يجعلنا نعيش ما يمكن أن نطلق عليه "الانفتاح على الاحتمالات المتعددة". إنَّ دراسة مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، تتوقف على تحديد المشاهد المستقبلية لهذه المشاركة، بين استمرارها وتقدمها، وتراجع هذه المشاركة، وفق متغيرات داخلية وخارجية تؤثر فيها.

المطلب الأول: مشهد استمرار المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية وقبولها:

ونقصد باستمرار المشاركة السياسية للمرأة الايرانية وقبولها، هو بقاء مشاركتها على ما هي عليه، من دون حدوث تغيرات كبيرة، أو حوادث، تزيد من هذه المشاركة أو تقللها. أي استمرار المشاركة السياسية اعتمادًا على المبادئ الدستورية القائمة، وقدرة النظام السياسي على استيعاب هذه المشاركة، واستثمار الفرص المتاحة لهذا الاستمرار، ومقاومة رياح التغيير، سواء كانت داخلية أم خارجية. ويكون الاستمرار في ضوء عدد من الأسباب الأساسية، وتشمل جميع المجالات الجغرافية، والدستورية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والخارجية.

١- تأكيد الدين الإسلامي الحنيف، والأحاديث النبوية الشريفة، على مشاركة المرأة في الأمور العامة، وكانت البداية منذ أن خلق الله الخلق (آدم وحواء عليهما السلام)، وجعل مشاركة المرأة للرجل في كل شيء، منذ أن كانا في السماء حتى هبطا إلى الأرض، قال تعالى: ﴿**وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ**﴾(الأعراف: ١٩). كذلك في قضية البيعة، فقد بايعْنَ الرسول ﷺ، أي عاهدْنَه على إطاعة الله، والرسول، والإيمان بوحدانية الله تعالى. فكانت هذه المبايعة بمكانة عهد، والبيعة هنا لا تقتصر على الرجال المسلمين، بل على النساء المسلمات. وهذا يدل على سمو الفكر الإسلامي، واتخاذ الخط الإنساني، وإعطاء المرأة شأن كبير في تقرير واقع المرأة الحقوقي، والإنساني، في ظل الإسلام، والاعتراف بإنسانية المرأة، وأهليتها في إعطاء العهود، والالتزام بها، منذ أن

بايعنَ الرسول (ﷺ) في الإسلام. أمَّا فيما يخص تولي المرأة للولاية العامة، فهناك خلاف حوله، إذ رأى البعض أنَّ ولاية الأمور العامة تخص الرجال فقط، لأنَّ الرجل عنده فضل التدبير، والرأي، والقوة، والطبع، على خلاف المرأة التي تتصف باللين والضعف، معتمدين على قوله تعالى في الآية المباركة: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ...﴾(النساء:٣٤)، إلا أنَّ البعض يرى أنَّ هذه الآيات، لا تخص العلاقة بين الرجال والنساء في الأمور العامة، بل جاءت في الحديث عن الحياة الزوجية الخاصة، التي تتطلب تحمل طرف واحد للأمر وهي الزوجة، ولا يلزم أن يتعدى الأمر إلى الولاية العامة[٣٥].

٢- وفقا للخط الفكري والسياسي (لآية الله الخميني)، فإنَّ الدين والسياسة عنصران مترابطان، ولا يمكن فصلهما عن الكل. ومن ثَمَّ فإنَّ انخراط المسلمين في السياسة ضرورة دينية، كما أنَّ مشاركة المرأة في المشهد السياسي واجب ديني. ويدعو الإمام الخميني النساء الإيرانيات، لتعزيز أنشطتهن السياسية أثناء توطيد النظام الإسلامي وتطويره، إذ شاركْنَ بنشاط في الحملات السابقة المناهضة للنظام، فيقول: "السياسة ليست فقط لفئة اجتماعية خاصة من الناس ... تحتاج النساء أيضًا إلى المشاركة، والحفاظ على المجتمع. ويجب أن تكون المرأة إلى جانب الرجل في الأنشطة السياسية والاجتماعية[٣٦]. وخطاب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (آية الله علي خامنئي، حول المرأة بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٩؛ نصه: (إنَّ قضية عمل المرأة ليست من بين القضايا الرئيسة. وبطبيعة الحال، نحن لا نعارض على الإطلاق عمالة المرأة. وأنا شخصيًا لست معارضًا على الإطلاق، لتوظيفهن وإدارتهن، طالما أنَّ ذلك لا يتعارض مع هذه القضايا الأساسية (أن تكوني زوجة وأمًا صالحة)[٣٧].

٣- أكَّد الدستور الإيراني في العديد من مواده، على أنَّ حق المشاركة السياسية مكفول للجميع نساءً ورجلًا، وفي المقدمة أكَّد على الحق في بناء الأسس الاجتماعية الإسلامية، لاستعادة الطاقات البشرية، وخلال هذه الاستعادة، ولكون المرأة عانت من الظلم سابقًا، فإنَّه من الطبيعي أن تحصل على حقوقها كاملة، فهي اللبنة الأساسية للمجتمع، والمهد الطبيعي لنمو الإنسان، وتساميه. والمرأة تخرج عن كونها شيئا جامدًا أو أداة عمل إلى كونها تحمل مسؤولية الأمومة المهمة والقيمة، ويكون لها دور مهم في تربية الإنسان المؤمن، وتشارك الرجل في ميادين الحياة العلمية، ومن ثمَّ تتقبل المرأة مسؤوليات أكبر، وتحصل - بنظر الإسلام - على قيمة، وكرامة أرفع. كذلك أكَّدت المواد (٣، ١٠)، والفصل الثالث/ المواد (من ١٩إلى ٤٢)، على ضمان الحقوق الشاملة للجميع نساءً ورجالاً، وإيجاد الضمانات القضائية العادلة لهم، ومساواتهم أمام القانون"، وحماية الأسرة، والحفاظ على قدسيتها، وتمتين العلائق العائلية على أساس الحقوق، والأخلاق الإسلامية، بعدَّها الوحدة الأساسية في المجتمع الإسلامي، وتوفير التعليم اللائق، والسكن، والمشاركة في الأحزاب، والنقابات، وعقد الاجتماعات، وتنظيم المسيرات بدون حمل السلاح، بشرط أن لا تكون مخلة بالأسس الإسلامية، وحرية العمل، والكسب المشروع[٣٨].

٤- السلطة السياسية في نظام الجمهورية الإسلامية (الرئاسة، والبرلمان، ومجلس خبراء القيادة الذي ينتخب المرشد الأعلى)، هي سلطة منتخبة من قبل الشعب الإيراني، عن طريق انتخابات دورية بفترات زمنية معلومة، وهناك تداول سلمي للسلطة بين التيارات المختلفة (المحافظة والاصلاحية)، وهي متفقة، ومؤمنة بالدستور، والنظام السياسي في إيران، لهذا فإنَّ مشاركة المرأة في السياسة، وتولي المناصب السياسية، أمر طبيعي، ويتوافق مع ما يؤمن به النظام السياسي[٣٩].

٥- إنَّ الوضع الاقتصادي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية، وعلى الرغم من العقوبات الأمريكية الغربية، أفضل نسبيًا من الواقع الاقتصادي في العهد الملكي، إذ أصبحت إيران مكتفية ذاتيًا من بعض المنتجات الزراعية، والسلع، والخدمات، وارتفاع مستوى النمو الاقتصادي السنوي، فضلًا عن التطور العسكري، وانتاج أسلحة متطورة، ولاسيَّما في مجال الصواريخ، والطائرات المسيرة، والتطور في البنى التحتية، والعمران، وأصبح المواطن الإيراني يلمس هذا التطور، ويسعى إلى تطويره بشكل أفضل. لهذا فإنَّ أغلب المطالب الاحتجاجية، هي إصلاح الواقع الإيراني، وليس إسقاط النظام، أو التآمر عليه.

٦- الانتخابات والمشاركة السياسية، لقد حققت إيران بعض المكاسب على الصعيد العالمي، من وراء التنافس بين الأحزاب والتيارات السياسية، عن طريق إظهار إيران أمام العالم، بوصفها دولة ديمقراطية في المنطقة، تتنافس فيها التيارات، والأحزاب السياسية، عن طريق الانتخابات بعيدًا عن العنف والانقلابات العسكرية، أو الاضطرابات التي تغير الأنظمة، كما أنَّ وجود هذه التيارات السياسية، ولاسيَّما التيارات الإصلاحية، جعل العديد من الدول الغربية، تقوم بتقديم الدعم لهذه التيارات، من أجل إجراء الاصلاحات المطلوبة، مما ساعد على دمج إيران في النظام الدولي[٤٠].

المطلب الثاني: مشهد تراجع المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية:

على الرغم من كل الدعوات التي ظهرت بعد الثورة الإسلامية، ولاسيَّما من قبل قادة الثورة، وما هو مثبت في الدستور، ووجود مشاركة فعلية للمرأة الإيرانية في البرلمان، ومؤسسات الدولة الأخرى. وإنَّ مشاركة المرأة الإيرانية السياسية، هي أوسع من بعض مثيلاتها في الدول الإسلامية، إلا أنَّ هذه المشاركة تبقى ضعيفة، ولا تصل إلى مستوى الطموح، لاسيَّما أنَّ هناك بعض المعرقلات، سواء كانت خاصة بالنساء أنفسهن، أو معرقلات داخلية، أو حتى خارجية، ومنها:

١- ظهرت في الآونة الاخيرة اهتمامات بين النساء الإيرانيات، لا صلة لها بالمشاركة السياسية، أو دورها في صنع القرار، بل البحث عن أمور ثانوية بعيدة حتى عن تقاليد المجتمع الإيراني، وعاداته، وبدأت بعض الجهات الداخلية والخارجية، الربط بينها وبين مشاركة المرأة السياسية، وهي أمور شخصية عابرة، مثل: ارتداء الحجاب من عدمه، والسفر، والدعوة لتعديل بعض قوانين الأحوال الشخصية. وهي أمور بعيدة عن مطالب المشاركة السياسية، وهذه ولَّدت انطباعًا لدى أغلب الشعب الإيراني، وحتى المسؤولين، بأنَّ هناك جهات خارجية تقف وراءها، وتريد زعزعة استقرار البلاد، وهي مطالب ثانوية بعيدة عن الأمور السياسية. وهذا وضع بعض النساء الإيرانيات في دائرة الاتهام، والتضييق على مشاركتهن السياسية[٤١].

٢- العادات والتقاليد: ما زالت بعض التقاليد، والعادات، راسخة لدى الشعب الإيراني، ولاسيَّما فيما يخص المرأة ومشاركتها في الأمور العامة، إذ ما زال البعض يرى أنَّ عمل المرأة هو البيت، والحقل، وتربية الأطفال، ولاسيَّما في المناطق الريفية، أو بعض المدن البعيدة عن المركز. ويختلف وضع المرأة في أجزاء مختلفة من إيران، على أساس بعض العوامل، مثل: الدين، والعرق، فبعض النساء في غرب إيران وجنوبه، ينتمينَ إلى مجموعات عرقية في إيران، يعانين من التخلف، ويعانين من التمييز المزدوج، مقارنة بالنساء الأخريات في الجزء الأوسط من إيران. وهنا فإنَّ عائق مشاركة المرأة يكون سببه العادات والتقاليد[٤٢].

٣- على الرغم من إزالة بعض القيود المفروضة على النساء، بعد سنوات من الثورة الإيرانية، واتخاذ عدد من الخطوات لتوسيع حقوقها السياسية، إلا أنَّ ذلك مرتبط في بعض الأحيان، ولو جزئيًا، بنوعية توازن القوى بين القوى الإيرانية المحافظة، والإصلاحية، وإنَّ أي فريق منهم يتولى السلطة، سواء كان الإصلاحيون أو المحافظون، فإنَّ ذلك يؤثر في دور المرأة سلبًا أو ايجابًا. وخلال تولي (محمد خاتمي) للرئاسة، وحصول الإصلاحيين على الأغلبية في مجلس الشورى الإسلامي في الدورة السادسة، تمَّ اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية لإحياء حقوق المرأة، ولكن بعد خسارة الإصلاحيين في الانتخابات البرلمانية، والرئاسية، اللاحقة، عندما سيطر المحافظون على المجلس التشريعي، تراجعت حظوظ المرأة الإيرانية في المشاركة السياسية داخل السلطة التنفيذية، وفقدت بعض الامتيازات التي حصلت عليها المرأة، خلال الفترة الإصلاحية[٤٣].

٤- دستوريًا، وقانونيًا، لا يوجد نص يمنع النساء من ترشيح أنفسهن في انتخابات الرئاسة الإيرانية، إلا أنَّ المشاركة السياسية فيه تخضع لمحددات دستورية، ورقابية، لا تشمل النساء فقط، بل تشمل حتى الرجال، إذ خلال تقديم الترشيح لمجلس الشورى الإسلامي، أو مجلس خبراء القيادة، أو رئاسة الجمهورية، يخضع طلب المتقدم للتدقيق من قبل مجلس صيانة الدستور، الذي له حق الموافقة على الترشيح، وفق ضوابط معينة يضعها المجلس، من ضمنها الولاء للجمهورية الإسلامية، والنظام السياسي، إلا أنَّ بعضهم فسَّر المادة (١١٥) من الدستور الإيراني، والخاصة بالشروط الواجب توفرها في رئيس الجمهورية، أنَّها تخص الرجال فقط دون النساء، وهو ما وضع قيدًا على تولي النساء العديد من المناصب الرئيسة، مثل: الرئاسة، والقيادة العليا للنظام، وعضوية مجلس خبراء القيادة، ومجلس صيانة الدستور. وأنَّ حصة المرأة في هيكل السلطة في الجمهورية الإسلامية، محدودة للغاية، وأغلبية المشاركات محجوزة للرجال. منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية، شغلت امرأة واحدة فقط، وهي (مرضية وحيد دستجردي) وزيرة للصحة، في حكومة الرئيس أحمدي نجاد، منصب وزيرة في مختلف حكومات الجمهورية الإسلامية، ولم تستلم أي امرأة منصب وزيرة، في حكومة الرئيس السابق (حسن روحاني)، أو الرئيس الحالي (ابراهيم رئيسي)[٤٤].

٥- المعوقات الدينية: تمنع الشريعة بطرق مختلفة، المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الإيراني. تحرم الشريعة اختلاط المرأة بالرجال الأجانب في المجتمع؛ ومن هنا قامت سلطات الجمهورية الإسلامية، بهذه الذريعة، باستبعاد النساء من العديد من الأنشطة الاجتماعية، والسياسية، ولاسيَّما فرص العمل. ووفقًا للشريعة، فإنَّ العديد من الأنشطة الاجتماعية، والسياسية، المسموح بها للرجال، لا يجوز للنساء القيام

بها، لأنَّه وفقاً للشريعة الاسلامية، تمَّ استبعاد المرأة من بعض الأنشطة الاجتماعية، والسياسية، وكذلك بعض المهن. بالنسبة لعدد من المتشددين الذين يحكمون إيران، إذا لم يتم العثور على أي دليل يشير إلى الاعتراف بمهنة، أو نشاط للمرأة في التقاليد الإسلامية، فإنَّ المهنة، أو النشاط غير مسموح به للمرأة، ومن ثَمَّ فإنَّ قانون الشريعة، يحد بشدة من إمكانية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والأنشطة الاجتماعية للمجتمع[٤٥].

٦- غياب الصلاحيات السياسية والاقتصادية للمرأة: تعاني المرأة الإيرانية من ضعف المشاركة، في وضع سياسي، واقتصادي، مقارنة بالرجال؛ ولا تزال العلاقة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في إيران موجودة، وتعتمد أغلب النساء في إيران ماليًا على الرجال، وأنَّ ممارسة المرأة الأنشطة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، تعتمد في بعض الأحيان على موافقة ذويهن، مما يسهل السيطرة عليهن، وهو ما يؤثر أحيانًا في حقها في الترشيح، والتصويت، بإرادتهن، ويخضع حقهن في التصويت بإذن ذويهن[٤٦].

٧- لا يزال زواج الأطفال ظاهرة شائعة في المناطق القبلية، والريفية، وكذلك البلدات الصغيرة في غرب إيران. لا تزال التقاليد، والعادات، مؤثرة جدًا في بعض مناطق غرب إيران، لاسيَّما بين الأكراد والعرب والغرائز؛ ومن ثَمَّ فإنَّ زواج الأطفال، بعدِّه عادة قديمة بين سكان هذه المنطقة، لا يزال شائعًا في غرب إيران. إنَّ زواج الفتيات في سن مبكرة، لا يحرمهن من التعليم العالي فحسب، بل يحرمهن أيضًا من الوصول إلى فرص العمل خارج المنزل، والمشاركة في الأمور العامة، ومن هنا فإنَّ القيود المفروضة على النساء في بعض مناطق إيران، لا تمنعهن من ممارسة الأنشطة السياسية فحسب، بل تمنعهن من تحقيق مكاسب المهارات، والمعرفة المطلوبة للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية[٤٧].

مع كل هذه المعوقات أمام المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، فإنَّ هذه المعوقات تخضع لظروف عرضية، ومؤقتة، وإنَّ أغلب المعوقات هي حواجز طويلة الأمد أمام حقوق المرأة، ومتجذرة في قلب المجتمع الإيراني، وتغير الوضع السياسي لم يغير منها شيئًا، والنظام لا يساعد كثيرًا في حلِّها. إنَّ التزام أسرة بهلوي أكثر بالحداثة، قاد إلى تحسن وضع المرأة بشكل ملحوظ، مقارنة بعهد أسرة القاجار، وحتى التحسن الذي طرأ على دور المرأة في الحياة السياسية، في عهد الجمهورية الإسلامية مقارنة بالعهدين البهلوي والقاجاري، كان له أيضا حدوده، فإنَّ بعض القيود المفروضة على حقوق المرأة في المجتمع الإيراني، هي نتاج نظام قائم، لذا فإنَّ غالبية الحواجز متجذرة في قلب المجتمع الإيراني، وإنَّ القيود المفروضة على حقوق المرأة، التي كانت موجودة في عصر القاجار، كانت موجودة في العصر البهلوي، وانتقلت إلى عهد الجمهورية الإسلامية بشكل أقل حدة.

المطلب الثالث: مشهد تطور المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية واتساعها.

١- يمر المجتمع الإيراني بمرحلة تحول أساسية، فقد زاد وعيهم بحقوق المرأة، ولاسيَّما في المدن الكبرى، وتراجعت ثقافة السلطة الأبوية، وزاد وعي الرجال بحقوق المرأة، ووعي المرأة بحقوقها. وفي السنوات الأخيرة، تمَّ كسر المحرمات المفروضة على مشاركة المرأة، في العديد من المجالات التي كانت محظورة في

السابق، ولأول مرة في تاريخ جمهورية إيران الإسلامية، قدم رئيس إيران الأسبق (أحمدي نجاد)، ثلاث نساء إلى البرلمان الإيراني، للتصويت على الثقة في المناصب الوزارية، وحصلت إحداهن على ثقة البرلمان لوزارة الصحة.

يمكننا أن نقول: إنَّ الحواجز أمام المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في إيران كثيرة، وهناك جهود كبيرة تجري لإزالة هذه الحواجز، وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع الإيراني[٤٨].

٢- على الرغم من كل القيود المفروضة على المرأة في إيران، فقد حققت مكاسب كبيرة، لاسيَّما في مجالي الصحة والتعليم. تعدّ إيران من الدول المتقدمة في مستويات التعليم في منطقة الشرق الأوسط، وتبلغ مستويات الالمام بالقراءة والكتابة، من عمر (١٥) سنة فما فوق، (٩٠.٥%) من مجموع السكان لعام ٢٠١٧. وحسب مؤشر التنمية البشرية، تقلصت الفجوة بين الذكور والإناث في مستويات التعليم، فبلغت النسبة (٩٨.٧%) للذكور، و(٩٧.٧%) للإناث عام ٢٠١٨. أمّا نسبة الالمام بالقراءة والكتابة من عمر ١٥-٤٩، فقد ارتفعت من (٩٨.٧٢%) عام ٢٠٠٩، إلى (٩٩%) لعام ٢٠١٧ [٤٩]. وهناك إقبال للنساء على التعليم، إذ تقدر الإحصائيات الأخيرة نسبة طالبات الجامعات بـ(٦٣%) مقارنة بالذكور، وهو ما يعد برأيها دليلًا على الدور المؤثر الذي تقوم به المرأة في المجتمع الإيراني[٥٠]. وفتح آفاقًا جديدة للمرأة الايرانية، ومكَّنها من الوصول إلى الجامعات الإيرانية، وتسلّق السلم الوظيفي، والوصول إلى مناصب عليا في الدولة، والمطالبة بحقوقها عن طريق القانون.

٣- إنَّ إجراء الانتخابات، والمشاركة السياسية في إيران، ومشاركة الأحزاب والتيارات السياسية فيها، عن طريق المنافسة على كسب الأصوات، للفوز بالمناصب الحكومية، دفعها للتنافس على كسب الأصوات، ولاسيَّما أصوات النساء التي تصل إلى نسب عالية، هذا ما حقق للمرأة آفاقًا سياسية واسعة، وطريقًا سهلًا، للوصول إلى هذه الأحزاب، والتيارات السياسية، وتحقيق أهدافها المتمثلة بالمشاركة من جهة، والوصول إلى المناصب العليا من جهة أخرى. ففي عام ١٩٩٧ صوتت الأغلبية الساحقة من النساء، لمصلحة المرشح للرئاسة حينها (محمد خاتمي)، وهو من رجال دين الإصلاحيين، وهو ما أعطى حافزًا، ومزيدًا من الحريات السياسية، وأصبحت النساء أكثر جرأة في التعبير عن آرائهن، ومطالبهن، وانتقاداتهن.

٤- أفرزت الحركات الإصلاحية الإيرانية، حركات نسوية مستقلة، تدافع عن حقوق المرأة، والمساواة، فضلًا عن إشراكها في العملية السياسية، وظهرت ناشطات في مجال حقوق المرأة، مثل: (شيرين عبادي) الناشطة الإيرانية في مجال حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، التي حصلت على جائزة نوبل للسلام. كذلك أخذت الاحتجاجات في إيران منحًى آخر، فبعد أن كانت أسبابها اقتصادية بالدرجة الأولى، تعددت المطالب في السنوات الأخيرة، إلى سياسية، واجتماعية، ولاسيَّما ما يخص المرأة، إذ كان لها دور في المظاهرات التي اندلعت عام ١٩٩٩، وما يسمى الحركة الطلابية التي كانت تدعم الرئيس الأسبق (محمد خاتمي)، ثم مشاركتها في مظاهرات عام ٢٠٠٩ ضد نتائج الانتخابات الرئاسية، ومشاركتها عام ٢٠١٨ على الأزمة الاقتصادية، وإفلاس بعض الشركات المالية، وآخرها المظاهرات ضد وفاة

(مهسا اميني) عام ٢٠٢٢. وقد شملت الاحتجاجات عدة مدن إيرانية، تضمنت شعارات، ومطالب سياسية، واجتماعية، وهو ما زاد النساء في إيران جرأة في المطالب السياسية.

٥- العامل الاقتصادي، إنَّ مشاركة المرأة في سوق العمل إلى جانب الرجل، فتح المجال لها إلى دخول العمل السياسي، والمشاركة السياسية، فقد كان للعقوبات الاقتصادية أثر في نزول المرأة إلى سوق العمل، لسد تكاليف المعيشة، وهو ما جعلها في تماس مع الحياة العامة في إيران، والشعور بالأزمة التي يمر بها البلد، ومن ثم المطالبة بوضع حلول لهذه الأزمة، عن طريق المشاركة السياسية.

٦- العامل الإقليمي والدولي: هناك تأثير للتطورات الإقليمية والدولية في إيران، فقد بدأت المرأة الإيرانية تنظر إلى التطورات في دول الإقليم، وما حققته المرأة من حقوق، بمنزلة حافز لها، ولاسيَّما في دول جوار إيران، إذ إنَّ أغلب مطالب النساء هي اجتماعية، فيما يخص الزي، والحصول على بعض الحريات، فيما يخص الأسرة بشكل عام. كذلك إنَّ الضغط الدولي على إيران، ولاسيَّما من جانب الولايات المتحدة، والدول الأوربية، وإن كانت أسبابه سياسية تخص النظام السياسي الإيراني، والدور الإيراني في المنطقة، إلا أنَّ الولايات المتحدة بدأت تغطية ذلك بغطاء حقوق الإنسان، والحريات العامة، وحقوق المرأة، من أجل زيادة الضغط على النظام السياسي في إيران. هذه كلها ستكون عوامل ضغط على النظام السياسي في إيران، لفتح مجالات أكثر للمرأة، ومشاركتها في الحياة العامة السياسية.

الخاتمة:

على الرغم من كل الانتقادات الموجهة إلى المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، إلا أنَّ الملاحظة العامة هي وجود تحسن ملحوظ، في وضعها في المشاركة في الأمور العامة، ولاسيَّما وضعها الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، خاصة في عهد الجمهورية الإسلامية، إذ دخلت المرأة في كل مجالات الحياة، وأصبحت تشارك الرجل في كل المجالات السياسية، وفي شؤون الحكم، والاقتصاد. كما أنَّ العوائق التي تواجه حقوق المرأة في إيران، ولاسيَّما ما يتعلق بمشاركتها السياسية، متجذرة في قلب المجتمع الإيراني، وتغيير الأنظمة السياسية، ومحاولتها تطوير حقوق المرأة، لم يساعد كثيرًا في إزالة كل هذه العوائق. كما أنَّ أغلب العوائق الرئيسة التي واجهت حقوق المرأة، في فترات القاجار، والبهلوي، والجمهورية الإسلامية، متشابهة، ولكن مع اختلافات في التفاصيل والحدة، لذلك، من المهم عدَّ أنَّ الخطوة الأساسية لتحسين وضع المرأة في إيران، هي إزالة العقبات الموجودة في المجتمع الإيراني.

الاستنتاجات:

١- كان للمرأة الإيرانية دور في المشاركة السياسية في إيران، سواء في عهد القاجار، أو البهلوي، أو في عهد الجمهورية الإسلامية، إذ أصبحت فاعلًا، ولاسيَّما في أثناء مشاركتها في الثورة الإسلامية، وبعد ذلك، في أغلب النشاطات السياسية، والاحتجاجات، والحركات الإصلاحية.

٢- على الرغم من الانتقادات الموجهة للأنظمة السياسية المتعاقبة، ودورها في بعض معوقات مشاركة المرأة السياسية، فيبقى للبعد الديني الأيديولوجي، والثقافي، والاجتماعي، دور بارز في أغلب المعوقات، التي تمنع المرأة من المشاركة في الأمور السياسية.

٣- إنَّ مشاركة المرأة في المؤسسات الرسمية، ولاسيَّما في البرلمان، ومناصب القضاء، والمحاكم، يعد لها حضورًا مناسبًا نوعًا ما، من حيث العدد، والصلاحيات، مقارنة بالرجال.

٤- المنافسة، والصراع السياسي، بين التيار المحافظ، والإصلاحي، في أثناء الانتخابات، وتشكيل الحكومات، جعل للمرأة دورًا كبيرًا في الحياة السياسية، إذ دائما ما يتسابق التيار الإصلاحي، والمحافظ، على كسب أصوات النساء في الانتخابات، وتقديم العديد من الحوافز لهن، وعلى الرغم من أنَّ البعض يرى أنَّ حضوض التيار الإصلاحي، هي أكبر في كسب أصوات النساء، إلا أنَّه في بعض الأحيان يكون للتيار المحافظ حضوض أيضًا، عن طريق كسب أصوات المرأة.

٥- على الرغم من كل العقبات، والانتقادات، الموجهة لمشاركة المرأة السياسية في إيران، إلا أنَّ الواقع الحالي ولاسيَّما بعد الثورة الإسلامية، وإعلان الجمهورية الإسلامية، يؤكد على وجود دور فعّال للمرأة في القضايا العامة، ولاسيَّما المشاركة السياسية، فقد أصبح لها حضور في أغلب النشاطات الاجتماعية، والاقتصادية، وحتى العسكرية، والوظائف العامة، وفي المجالس المنتخبة، مثل: مجلس الشورى الإسلامي، ودورها البارز في الانتخابات العامة.

الهوامش:

---

[1] -Jan W. van Deth, What Is Political Participation?, (Germany, University of Mannheim, Mannheim Centre for European Social Research) 22 November 2016, p3, https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.68

[٢] - سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، ٢٠٠٩، ص١-٢.

[٣] - عزمي بشارة، المجتمع المدني (دراسة نقدية) مع إشارة للمجتمع المدني العربي، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٠، ص ص ٨٢-٨٥.

[٤] - سعد عبد الحسين نعمة، مصدر سبق ذكره، ص٧.

[٥] - صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، ١٩٩٨، ص٢٤٨.

[٦] - عبد الرحمن حسين محمد، المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشور)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، ٢٠٠٥، ص٢٧.

[٧] - حسين علوان حسين، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، الأنموذج الأفريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦م، ص١٩.

[٨] - أميرة نعيم إسماعيل أسعد، واقع المشاركة السياسية للمرأة في إيران، مجلة ابن خلدون، العدد ٢، (فلسطين، غزة، مركز ابن العربي للثقافة والنشر)، ٢٠٢١، ص٦٤٨.

[9] -Summuel f. Huntington and John Nelson , No easy choice :Political Participation in developing countries Cambridge , MA, Harvard University Press , 1976, P.3

[١٠] - برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، في: برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان العربي، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٤، ص١٤.

[١١] - جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط٤، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٨، ص ٦٤.

[١٢] - هند قاسم ابراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي (دراسة حالة البحرين)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، ٢٠٠٥، ص١٧.

[13] -Ladan Rahbari, Women in Higher Education and Academia in Iran, (Belgium, Ghent University), 2016, http://www.hrpub.orgDol:10.13189/sa.2016.041107.

[١٤] - فاطمة حافظ، الحركة النسوية الإيرانية: سياقات التحديث والأسلمة، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد٨، (الرياض، المعهد الدولي للدراسات الايرانية)، ٢٠١٨، ص٦٩.

[15] -Seyedeh Nosrat Shojaei, Women in Politics: A Case Study of Iran, Journal of Politics and Law, Vol. 3, No. 2; (Malaysia, University Putra), September 2010, p257.

[16] -Behzad Karimi ,Women's Political Participation in The Contemporary Iran: A Study of Western Iran, Impact: International Journal of Research in Applied, Vol. 2, Issue 7,(India, Assam , Gauhati University), Jul 2014, p68.

[17] -Seyedeh Nosrat Shojaei, op, cit, p258.

[18] - Ibid, p258.

[19] -Ibid, p257.

[٢٠] - مقدام عبد الحسن الفياض؛ نور محمد علي مجيد، وضع المرأة الإيرانية ومشاركتها في الحياة العامة والتطورات السياسية ٣٦٩١ ٣٦٩١ م، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد ٢٠، (جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات)، ٢٠١٧، ص ص٥٦-٥٧.

[٢١] - أميرة نعيم اسماعيل أسعد، مصدر سبق ذكره، ص٦٥١.

[22] - Behzad Karimi , op, cit, p70.

[23] - Seyedeh Nosrat Shojaei, op, cit, p261.

[٢٤] - قال (آية الله الخميني): (إنَّ الثورة الاسلامية مدينة للنساء، ودورهن سوف يزداد بعد الثورة، وقد توفرت فضاءات مناسبة للنساء، ولاسيَّما من الطبقات الفقيرة والوسطى، الذين حرموا من الحقوق السياسية)، للمزيد ينظر، روح الله الموسوي الخميني، الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه)،ط٣، (دمشق، مؤسسة الثقلين الثقافية)، ٢٠٠٩، ص٥٧.

[٢٥] - روح الله الموسوي الخميني، المرأة في فكر الإمام الخميني (رض)، ترجمة، مركز نون للتأليف والترجمة، ط١، (بيروت، جمعية المعارف الاسلامية الثقافية)، ٢٠٠٩، ص ص٣٥-٥٠

[26] - The Institute for Compilation and Publication of Imam Khomeini''s Works (International Affairs Department), An Anthology of Imam Khomeini''s Speeches, Messages, Interviews, Decrees, Religious Permissions, and Letters, Sahifeh-ye Imam, Volume 5 November 17, 1978 – January 28, 1979, p268-277

[٢٧] - دلال عباس وآخرون، المرأة والأسرة في الدستور والقوانين الإيرانية، ط١، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي)، ٢٠٠٩، ص ص٣٩-٥٣ .

[٢٨] - عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الايرانية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ٢٠٠٧، ص٨.

[٢٩] - إدارة البحوث والمعلومات، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني، القوى الاجتماعية، ملفات بحثية، (القاهرة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ٢٠١٥، ص١٥.

[٣٠] - دلال عباس وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

[٣١] - دستور جمهورية إيران الإسلامية، المواد (٢٠،٢١) ترجمة مديرية الترجمة والنشر، ط١، (طهران، رابطة الثقافية الإسلامية)،١٩٩٧.

[٣٢] - رغم عد توقيع ايران على اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٨١، وملحقها لعام ٢٠٠٠، إلا أنَّها التزمت بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها الهدف الخامس الخاص بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات. ينظر: إدارة البحوث والمعلومات، القوى الداخلية في المجتمع الايراني، القوى الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص١٥

[٣٣] - دستور جمهورية إيران الإسلامية، المادة (٣٠).

[٣٤] - عزت جلال هاشم، مصدر سبق ذكره، ص٨.

[٣٥] - حمد جاسم محمد، المرأة العراقية والمشاركة السياسية بعد العام ٢٠٠٣ الفرص والتحديات، مجلة جامعة دهوك، العدد ١، (جامعة دهوك، كلية القانون)، ٢٠٢٣، ص٤٣٢.

[36] -Masoud Darabi and Others, Social Factors Affecting Women's Political Participation in Hamadan province of I. R. Iran A Case study on Nahavand, Journal of Basic and Applied, , Vol. 3, Issue 5, 2013, p655.

[37] -Behzad Karimi ,op,cit, p72.

[٣٨] - دستور جمهورية إيران الإسلامية، والمواد (المقدمة، ٣،١٠) والمواد من ١٩ الى ٤٢.

[٣٩] - حمد جاسم محمد، الاحتجاجات في إيران ... قراءة تاريخية في الأسباب والنتائج، مقال منشور على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء، تاريخ النشر ٢٠٢٢/١٠/٢٥، على الرابط الإلكتروني http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2022/10/25/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%ac%d8%a7%d8%aa-%d9%81%d9%8a-%d8%a5%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d9%86/

[٤٠] - مجموعة مؤلفين، التحديات الدولية والإقليمية القائمة والمستقبل العربي، التقرير الاستراتيجي للعام ٢٠١٤، (لندن، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية)، ٢٠١٥، ص٦٢٩.

[٤١] - لقد كان للأحداث التي وقعت في إيران، وأعمال الشغب التي أعقبت مقتل (مهسا اميني) عام ٢٠٢٢، بسبب الحجاب، وقع كبير داخل إيران وخارجها، ومن ثَمَّ النظر إلى المسالة من جانب أمني، أكثر مما هي حقوق شخصية، للمزيد ينظر: حمد جاسم محمد، الاحتجاجات في إيران...قراءة تاريخية في الاسباب والنتائج ، مصدر سبق ذكره.

[42] - Masoud Darabi and Others, oo,cit, p659.

[43] -Behzad Karimi ,op,cit, p71.

[٤٤] - إدارة البحوث والدراسات، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني: القوى الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥-١٦؛ رئيسي يقدم الحكومة إلى البرلمان للمصادقة عليها، مقال منشور على موقع الانترنيت بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٢، على الموقع الإلكتروني https://amwaj.media/ar/media-monitor/data-meet-raisi-s-cabinet-nominees1

[45] - Hamid Sajadi, Iranian Women's Movement: Political Opportunities and New Forces, Journal of International Women's Studies: Vol. 25: Iss. 2, 2023. Available at: https://vc.bridgew.edu/jiws/vol25/iss2/6

[46] -Ibid.

[47] - Valentine M. Moghadam, Fatemeh Haghighatjoo, Women and Political Leadership in an Authoritarian Context: A Case Study of the Sixth Parliament in the Islamic Republic of Iran, he Women and Politics Research Section of the American Political Science Association, 2016,p173.

[48] - Behzad Karimi ,op,cit, p75.

[49] -United Nations Development Programme, Human Development Report 2018, (United Nations, New York),2018, p55.

[٥٠]- ملحم ريا، المرأة الإيرانية تسعى إلى مشاركة الرجل في الحياة السياسية، مقال على الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٩، على الرابط الإلكتروني https://www.aljazeera.net/news/2009/2/9

المصادر:

أولًا- الكتب:

١- إدارة البحوث والمعلومات، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني، القوى الاجتماعية، ملفات بحثية، (القاهرة، المعهد المصري للدراسات السياسة والاستراتيجية)، ٢٠١٥.

٢- برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، في، برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان العربي، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٤.

٣- جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط٤، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٨.

٤- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المواد (٢١،٢٠) ترجمة مديرية الترجمة والنشر، ط١، (طهران، رابطة الثقافية الإسلامية)،١٩٩٧.

٥- دلال عباس وآخرون، المرأة والأسرة في الدستور والقوانين الإيرانية، ط١، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي)، ٢٠٠٩.

٦- روح الله الموسوي الخميني، الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه)،ط٣، (دمشق، مؤسسة الثقلين الثقافية)، ٢٠٠٩.

٧- روح الله الموسوي الخميني، المرأة في فكر الإمام الخميني (رض)، ترجمة، مركز نون للتأليف والترجمة، ط١، (بيروت، جمعية المعارف الاسلامية الثقافية)، ٢٠٠٩.

٨- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، ١٩٩٨.

٩- عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمراءة الايرانية ،'(أبو ظبي، مركز الإمارات ت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، . ٢٠٠٧.

١٠- عزمي بشارة، المجتمع المدني (دراسة نقدية) مع إشارة للمجتمع المدني العربي، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)،٢٠٠٠.

١١- مجموعة مؤلفين، التحديات الدولية والإقليمية القائمة والمستقبل العربي، التقرير الاستراتيجي للعام ٢٠١٤، (لندن، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية)، ٢٠١٥.

ثانيًا- الدوريات:

١- أميرة نعيم اسماعيل اسعد، واقع المشاركة السياسية للمرأة في إيران، مجلة ابن خلدون، العدد ٢، (فلسطين، غزة، مركز ابن العربي للثقافة والنشر)، ٢٠٢١.
٢- حمد جاسم محمد، المرأة العراقية والمشاركة السياسية بعد العام ٢٠٠٣ الفرص والتحديات، مجلة جامعة دهوك، العدد ١، (جامعة دهوك، كلية القانون)، ٢٠٢٣.
٣- فاطمة حافظ، الحركة النسوية الإيرانية: سياقات التحديث والأسلمة، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد٨، (الرياض، المعهد الدولي للدراسات الايرانية)، ٢٠١٨.
٤- مقدام عبد الحسن الفياض؛ نور محمد علي مجيد، وضع المرأة الإيرانية ومشاركتها في الحياة العامة والتطورات السياسية ٣٦٩١ ٣٦٩١ م، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد ٢٠، (جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات)، ٢٠١٧.

ثالثًا- الرسائل والأطاريح:

١- حسين علوان حسين، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، الأنموذج الأفريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦.
٢- سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، ٢٠٠٩.
٣- عبد الرحمن حسين محمد، المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشور)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، ٢٠٠٥.
٤- هند قاسم ابراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي (دراسة حالة البحرين)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، ٢٠٠٥.

رابعًا- الإنترنت:

١- حمد جاسم محمد، الاحتجاجات في إيران ... قراءة تاريخية في الأسباب والنتائج، مقال منشور على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء، تاريخ النشر ٢٠٢٢/١٠/٢٥، على الرابط الإلكتروني http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2022/10/25/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%ac%d8%a7%d8%aa-%d9%81%d9%8a-%d8%a5%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d9%86
٢- رئيسي يقدم الحكومة إلى البرلمان للمصادقة عليها، مقال منشور على موقع الانترنيت بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٢، على الموقع الإلكتروني https://amwaj.media/ar/media-monitor/data-meet-raisi-s-cabinet-nominees1
٣- ملحم ريا، المرأة الإيرانية تسعى إلى مشاركة الرجل في الحياة السياسية، مقال على الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٩، على الرابط الإلكتروني https://www.aljazeera.net/news/2009/2/9

خامسًا- المصادر الأجنبية:

1- Behzad Karimi ,Women's Political Participation In The Contemporary Iran: A Study OF Western Iran, Impact: International Journal of Research in Applied, Vol. 2, Issue 7,(India, Assam , Gauhati University), Jul 2014.

2- Hamid Sajadi, Iranian Women's Movement: Political Opportunities and New Forces, Journal of International Women's Studies: Vol. 25: Iss. 2, 2023. Available at: https://vc.bridgew.edu/jiws/vol25/iss2/6

3- Jan W. van Deth, What Is Political Participation?, (Germany, University of Mannheim, Mannheim Centre for European Social Research) 22 November 2016, p3, https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.68

4- Ladan Rahbari, Women in Higher Education and Academia in Iran, (Belgium, Ghent University), 2016, http://www.hrpub.orgDol:10.13189/sa.2016.041107.

5- Masoud Darabi and Others, Social Factors Affecting Women's Political Participation in Hamadan province of I. R. Iran A Case study on Nahavand, Journal of Basic and Applied, , Vol. 3, Issue 5, 2013.

6- Seyedeh Nosrat Shojaei, Women in Politics: A Case Study of Iran, Journal of Politics and Law, Vol. 3, No. 2; (Malaysia, University Putra), September 2010.

7- Summuel f. Huntington and John Nelson , No easy choice :Political Participation in developing countries Cambridge , MA, Harvard University Press , 1976.

8- The Institute for Compilation and Publication of Imam Khomeini‟s Works (International Affairs Department), An Anthology of Imam Khomeini‟s Speeches, Messages, Interviews, Decrees, Religious Permissions, and Letters, Sahifeh-ye Imam, Volume 5 November 17, 1978 – January 28, 1979.

9- Valentine M. Moghadam, Fatemeh Haghighatjoo, Women and Political Leadership in an Authoritarian Context: A Case Study of the Sixth Parliament in the Islamic Republic of Iran, he Women and Politics Research Section of the American Political Science Association, 2016.

10- United Nations Development Programme, Human Development Report 2018, (United Nations, New York),2018.